

مليار درهم إسهام القطاع البحري في الناتج المحلي للإمارات 129





دبي: «الخليج»

قدم وفد دولة الإمارات عرضاً تقديمياً متميزاً سلط الضوء على أبرز إسهامات الدولة في القطاع البحري خلال الأعوام الماضية، التي أسهمت في تعزيز القطاع على مستوى العالم، وذلك خلال عرض ملف الدولة في اجتماع لممثلي عدد من الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية في العاصمة البريطانية لندن بهدف تعزيز ملف إعادة انتخاب دولة الإمارات لمجلس المنظمة في الفئة (ب).

تمتلك دولة الإمارات إرثاً غنياً في القطاع البحري ويبلغ طول سواحل الدولة 1,650 كيلومتراً، وقد أسهم الموقع الاستراتيجي للدولة على مفترق طرق الشحن العالمي في أن تكون مركزاً عالمياً للأعمال البحرية. وإلى جانب ثروتها الطبيعية، تسعى الدولة باستمرار لتنمية وتطوير القطاع البحري الذي يعد ركيزة أساسية لاقتصادها الوطني، حيث يزيد إسهام القطاع البحري في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات على 129 مليار درهم. تعزيز معايير السلامة

قال المهندس حسن محمد جمعة المنصوري، وكيل وزارة الطاقة والبنية التحتية لقطاع البنية التحتية والنقل: «نحن فخورون بالإنجازات التي حققناها على مدى السنوات الماضية، فقد ساعدت الممارسات والقرارات والتشريعات التي أصدرتها دولة الإمارات في تطوير القطاع البحري وتعزيز معايير السلامة، إضافة إلى الإسهام في حماية البيئة البحرية على مستوى العالم. وقد جاءت دولة الإمارات في المركز الثالث عالمياً في تيسير التجارة المنقولة بحراً وفي تزويد وقود السفن، وفي المركز الخامس عالمياً ضمن أهم المراكز البحرية الدولية، كما صنّفت موانئ الدولة ضمن أفضل عشرة موانئ عالمية في حجم مناولة الحاويات».

وأضاف المنصوري: «نهدف إلى تحقيق إنجازات أكبر في القطاع البحري، وعبر إعادة انتخاب الدولة لعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية نسعى إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء للارتقاء بالقطاع البحري العالمي وصناعة النقل البحري من خلال الإسهام بشكل جماعي في تعزيز مهمة المنظمة البحرية الدولية، والمتمثلة في تحقيق سلامة النقل البحري وأمنه واستدامته في بحار نظيفة».

نهج شامل ومتوازن

كمركز للتميز البحري، لطالما استفادت دولة الإمارات من نجاح القطاع البحري لتمكين الازدهار الاقتصادي، وأسهم اتباع الدولة نهجاً شاملاً ومتوازناً كونها دولة علم ودولة ميناء، ودولة ساحل، في أن تكون واحدة من أبرز الدول الداعمة للمنظمة البحرية الدولية. يُذكر أن دولة الإمارات فازت للمرة الأولى بعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية في الفئة (ب) عام 2017، وتم إعادة انتخابها في عام 2019 وتصدرت فئتها بأكبر عدد من الأصوات خلال انتخابات عام 2021. وتتطلع الدولة إلى إعادة انتخابها للمرة الرابعة على التوالي في الانتخابات التي ستُجرى يوم 10 ديسمبر من العام الجاري في العاصمة البريطانية لندن، لتواصل دورها الفاعل في تعزيز التشريعات واللوائح البحرية بما يخدم قطاع الشحن البحري والتجارة الدولية.

حماية الحقوق

تخدم جهود دولة الإمارات في مجال التجارة البحرية والبضائع العابرة دولاً عدة مثل الصين والهند ودول الخليج إلى دول آسيا الوسطى، وصولاً إلى أوروبا الشرقية، وتلتزم الدولة بمسؤوليتها تجاه المشاركة في تأسيس منصة مستدامة لتبادل المعرفة بين الدول والمؤسسات البحرية حول أفضل الممارسات في القطاع البحري. وإلى جانب جهودها لتطوير القطاع البحري، عملت دولة الإمارات على ضمان حقوق البحارة وتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في القطاع.

وقالت المهندسة حصة آل مالك، مستشار الوزير لشؤون النقل البحري، بوزارة الطاقة والبنية التحتية: «تتخذ دولة الإمارات تدابير استباقية لحماية مصالح البحارة وتحسين جودة الحياة بالنسبة لهم، وكانت الإمارات من أوائل الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية التي بادرت بتصنيف البحارة على أنهم «عمال من ذوي الأولوية» خلال جائحة كوفيد-19، ووفرت جميع التسهيلات اللازمة لتبديل وتغيير الأطقم البحرية بشكل آمن والحصول على الرعاية الطبية». وأضافت آل مالك: «تُعد دولة الإمارات من الدول الرائدة في دعم وتمكين المرأة في القطاع البحري، وتتولى حالياً بالتعاون مع برنامج التعاون الفني للمنظمة البحرية الدولية (AWIMA) رئاسة رابطة المرأة العربية في القطاع البحري في دعم المرأة في القطاع البحري لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وبالأخص الهدف الخامس المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين، كما أن دولة الإمارات من المؤسسين لشبكة تواصل المنظمة البحرية الدولية للمساواة وهي منتدى لمندوبي الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية يهدف إلى تحقيق (IMOGENDER) بين الجنسين المساواة بين الجنسين».

تطوير الاستراتيجيات

من جانبه، قال محمد خميس الكعبي، الممثل الدائم لدولة الإمارات لدى المنظمة البحرية الدولية: «من خلال عضويتها في المنظمة البحرية الدولية، تسعى دولة الإمارات إلى مواصلة الإسهام في تطوير الاستراتيجيات والسياسات والاتفاقات ووضع المعايير المنظمة للنقل البحري بالتعاون مع كافة الدول الأعضاء. وتشارك دولة الإمارات بإيجابية في مختلف أنشطة الجمعية والمجلس واللجان الفنية الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل ذات الصلة». تحتل دولة الإمارات مرتبة متقدمة ضمن أفضل عشرين دولة على مستوى العالم من حيث حجم الأسطول، ولديها أكثر من 20 ميناء رئيسياً منتشرة عبر إمارات الدولة من الفجيرة شرقاً إلى أبوظبي في الساحل الجنوبي.